مشاورات حكومية أثناء الجلسة

موافقة بالإجماع على قانون هيئة الاتصالات

وافق على القانون في مداولته الثانية وأحاله إلى اللجنة التشريعية لبيان الصياغة قبل إحالته للحكومة

المجلس أقر إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات بالإجماع

جمال العمر: نتمنى من وزير المواصلات الإشراف على الهيئة نظريا وأن يرفع يده ولا يتدخل في اختصاصاتها

عاشور: القضايا المتعلقة بالأمور القضائية حق للوزير لأنه من يساءل سياسيا ولا يجب التدخل في صلاحياته

ورود تعديلات بالصياغة عليه.

ووافق المجلس على مشروع قانون هيئة الاتصالات في مداولته الثانية على ان يحال للجنة الشؤون التشريعية لاضافة التعديلات الصياغية التي وردت على مواده عند مناقشة تعديلات المداولة الثانية خلال الجلسة وكان ابرزها تشكيل مجلس ادارة الهيئة يكون من 7 اعضاء يختارهم الوزير المختص من بينهم 4 متفرغين و3 غير متفرغين لمدة 4 سنوات وتمدد فترة عضوين لمرة واحدة فقط على ان يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة.

عبد الكريم الكندري: هناك تعديل بشطب العضوية وهو يختلف تماما مع النص الاصلي.

يوسف الزلزلة: اضعنا وقتا طويلا المقرر عليه ان يقرأ ما انتهت اليه اللجنة.

الرئيس الغانم: كلامك صحيح ان لم يكن هناك تعديل ولابد ان اطبق اللائحة.

المقرر محمد الهدية: هناك تعديل بخصوص ملكية الرخص والعقود، اذ يحق لمجلس الادارة الغاء الملكية.

نبيل الفضل: لا يوجد نصاب ارفعوا الجلسة للصلاة والغداء.

وزير المواصلات: قانون هيئة الإتصالات من شأنه النهوض بالقطاع ومعالجة السلبيات القائمة

عادل الخرافي متحدثا

الرئيس الصانع: ترفع الجلسة الى الصلاة ربع ساعة.

واستأنف رئيس الجلسة يعقوب الصانع الجلسة عند الواحدة ظهرا و45 دقيقة.

جمال العمر: هل هناك تنسيق مع الهيئة والوزير المختص نريد معرفة هذه الجزئية هناك مشكلة في صياغة المادة.

المقرر عادل الخرافي: هناك فاصلة سقطت من المادة ما تسبب في الخلل.

سعدون حماد: نحن نريد ان يكون مجلس الادارة هو الذي يحدد القرار وليس الوزير.

يوسف الزلزلة: القصد من الهيئة تقليص من اثقال وزارة المواصلات ومن الوزير، ومجلس الادارة هو الافهم في احتياجات الهيئة الفنية، نحن نريد عدم اثقال كاهل الوزير، ويكون دوره التوقيع على الضبطة القضائية.

جمال العمر: الوزير يشرف على الهيئة، واتمنى من الوزير يرفع يده وعدم تدخله في اختصاصات الهيئة.

الزلزلة: هيئة الاتصالات تقلص من أثقال وزارة المواصلات ومجلس الإدارة هو الأفهم لاحتياجاتها الفنية

الوزير الكندري أشاد بقانون هيئة الاتصالات

الرئيس الصانع: الوزير هو من يملك اعطاء صفة الضبطية وهي مسالة قانونية.

صالح عاشور: ما ذهب إليه وزير المواصلات في محله والقضايا المتعلقة بالامور القضائية حق للوزير، فمن يسائل سياسيا ولا يجب صلاحياته، ودور الوزير في بعض المواد، وفي مواد استثنائية نعطي الحق للوزير.

الرئيس الصانع: الرئاسة تملك التوجيه اذا كان الامر يتعلق بالتوجيه العام الآن التصويت.

عدنان عبد الصمد: في القانون يعني الوزير المختص وقد لا يكون هو وزير المواصلات في هذا القانون.

الحضور 45
موافقة 45
عدم موافقة 0

عدنان عبد الصمد: اتخذ قرار باحالة كل التعديلات الى اللجنة التشريعية قبل احالته الى الحكومة.

الرئيس الصانع: نعم انت حكيم، نعم يحال إلى اللجنة التشريعية، وهناك تعديل اتخذ من قبل الرئيس الغانم.

جمال العمر: ما زلنا نكرر ملاحظة ان الاقتراحات تفلتر من قبل مكتب المجلس.

المقرر عادل الخرافي: اشكر النواب على الانجاز واشكر وزير المواصلات الذي تواجد في الاجتماعات ونشكر مقرر الاقتراح الجيران والصائغ ودشتي وحمود الحمدان.

وزير الموصلات: اشكر المجلس على اقرار القانون الذي سينهض بالقطاع ويعالج السلبيات القائمة ونشكر رئيس واعضاء لجنة المرافق العامة.

الرئيس: قانون انشاء المحكمة الادارية وقانون الرياضة الآن وهناك تصويت بالانتهاء منهما في هذه الجلسة.

وانتقل المجلس الى انشاء دائرة في المحكمة الكلية للنظر في المنازعات الادارية.

عدنان عبد الصمد: وزير العدل غير موجود.

الرئيس الصانع: ان لم يكن هناك مانع.

وزير العدل سلمان الحمود: نقترح الموضوع الى غد لعدم وجود الوزير ونناقش الآن استثمار الاندية «موافقة».

الرئيس الصانع: يبدو ان النواب يريدون رفع الجلسة باي وسيلة، اذا ترفع الجلسة إلى الغد.

الدولة التي تتحدث عن عجز مالي تتبرع لدول الجوار وتترك مواطنيها

العدساني: تبريرات الحكومة مرفوضة وعليها البدء بنفسها في تخفيض أعباء الميزانية

استغرب النائب رياض العدساني اللجوء الى التأجيل عند كل خلاف على اي قانون وعدم حسم الامور بالتصويت العلني، رافضا التبريرات التي تقدمها الحكومة لرفع زيادة الـ 25 دينارا، مطالبا الحكومة بان تكون قدوة للاخرين، وان تبدا بنفسها في تخفيض الاعباء المالية على الميزانية.

وقال العدساني في تصريح للصحافيين على هامش جلسة الامس انه لم يكن هناك داع لمناقشة علاوة الاولاد في الجلسة السرية وان المفترض ان يكون الحديث والتصويت على هذه الزيادة بشكل علني ليبين كل عضو رأيه، ولا سيما ان الزيادة بمبلغ بسيط 25 دينارا في بلد اقتصاده متين وفائض ميزانيته لا يقل عن 8 مليارات دينار في السنوات العشر الاخيرة، لافتا الى انه عندما قدم النواب طلبا لزيادة الـ 50 ديناراً في مجلس 2008 رفعت الحكومة كتاب عدم التعاون، وتم حل المجلس لهذا السبب، ثم عادت الحكومة في المجلس اللاحق تقدمت الحكومة بقانون لزيادة بدل المعيشة بمبلغ 120 ديناراً، بالإضافة على زيادة الـ 50 ديناراً المقدم من النواب واصبحت الزيادة 170 ديناراً ولم تؤثر على الميزانية.

واضاف: وفي المجلس المبطل الثاني كانت هناك موافقة من الحكومة لزيادة الـ 25 دينارا، متسائلا: لماذا الآن ترفض الحكومة رغم ان الميزانية لم تتاثر.

رياض العدساني أعلن رفضه تبريرات الحكومة

وتساؤل: اذا كانت الخسارة غير المحققة في الاستثمارات تقارب الـ 600 مليون دينارا، والخسارة المحققة 100 مليون دينار، الم يكن الاولى ان تركز على الاستثمارات الخاطئة والتي كلفتنا الخسائر بدلا من الوقوف ضد زيادة المواطنين؟

وفي المقابل لماذا تدعم مشاريع في القطاع الخاص دعماً كاملاً، ومثال على ذلك تزويد محطة الزور الشمالية بالوقود المدعوم لمدة 40 سنة، وكذلك دعم شركة «ايكويت» بالغاز بسعر رمزي وهي شركة خاصة؟

وبين العدساني اننا اذا استندنا على المعلومات المدنية فاننا اذا حسبنا الزيادة على المواطنين من عمر 24 سنة الى عمر يوم واحد، فان العدد الاجمالي سيكون 705 آلاف مواطن وبالتالي ستكون التكلفة الكلية لزيادة الـ 25 دينارا لا تتجاوز 211 مليون دينار، وباستبعاد الموظفين والعسكريين سيقل المبلغ عن هذا الرقم، مؤكدا ان الارقام التي عرضتها وزارة المالية لم تكن دقيقة.

وشدد العدساني على ان الدولة التي تتحدث عن عجز مالي في ميزانيتها لا تتبرع الى دول الجوار، بل تحافظ على كيان وميزانية الدولة، والاصل ان تراعي الدولة مواطنيها، مؤكدا ان الحكومة اذا تخشى من ان اقرار الزيادة سيؤدي الى غلاء الاسعار فان بامكانها ان تطبق القوانين لضبط الاسعار وتفعيل الرقابة التجارية وكسر الاحتكار.

واوضح ان معدل التضخم في الكويت من سنة 2002 الى 2012 يعادل 3.3 في المئة، بينما في اخر سنة انخفض الى 3.1 في المئة وبالتالي فإن هذا الامر ينفي مزاعم الحكومة بان الاسعار ترتفع، مبينا ان المركز الاقتصادي للكويت متين وقوي، وغير مقبول التحجج بالعجوزات المالية.

أكد أنها لا تنفع ولا تضر إن لم يكن هناك حماية للمستهلك ووقف للهدر

دشتي: المجلس بالإجماع وافق على سحب تقرير زيادة علاوة الأولاد

هناك من يريد إدخال البلد في أزمة ونحن فوتنا عليه الفرصة ونزعنا إحدى القنابل الموقوتة

عبدالحميد دشتي خلال الجلسة

دعا النائب عبد الحميد دشتي الى عدم الوثوق بالتسريبات التي نقلت بخصوص اسماء النواب الذين صوتوا في الجلسة السرية مع سرية الجلسة من عدمها، مبينا: ان التسريبات لم تكن دقيقة وحتى من طالب بعدم سرية الجلسة كان مع عدم الافصاح عن الارقام الخاصة بالحالة المالية للدولة.

وقال دشتي في تصريح للصحافيين ان المجلس بالاجماع وافق على سحب تقرير زيادة علاوة الاولاد تماشيا مع طلب الحكومة ووعدها بتقديم استراتيجية شاملة، والموافقة كانت بالاجماع، ولا احد يزايد، والتسريب وان كان غير صادق فانه لا يتماشى مع اللائحة بخصوص سرية المعلومات في الجلسة السرية، وعموما الزيادة لا تنفع ولا تضر ان لم يكن هناك حماية للمستهلك ووقف للهدر.

وذكر دشتي: ان الارقام التي عرضت مخيفة وعلينا ان ننتفض ونتحرك لزيادة الايرادات والحد من الانفاق، لافتا الى: ان هناك من يريد ادخال البلد في ازمة ونحن فوتنا عليه الفرصة من خلال الموافقة على طلب تاجيل علاوة الاولاد وسحب التقرير وارجاعه الى اللجنة المالية، وبذلك نزعنا احدى القنابل الموقوتة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.